موافقات مكي القيسي(ت:437هـ) للفراء(ت:209هـ) في كتابه الهداية

د.خميس محمد رمضان عامر ـ هيئة أبحاث العلوم الطبيعية والتكنولوجيا

المقدمة :

هو مكي بن أبي طالب حموش بن محمد بن مختار القيسي القيرواني القرطبي، وكنيته أبو محمد، ولد سنة (355هـ) بالقيروان ونشأ بها، واستمرت رحلاته في سبيل تعلم العلم وتعليمه مدّة ثلاثة وثمانين عاماً، قضاها متنقلا بين القيروان ومصر، والحجاز، والشام، ثم استقر به المقام في الأندلس سنة(393هـ) ،وفي الثاني من شهر محرم سنة سبع وثلاثين وأربعمائة انتقل مكي- رحمه الله – إلى جوار ربه.

وقد أثنى كثير من العلماء على خلقه ،وأدبه ،ورسوخه في شتى العلوم ، وإتقانه لها، ولم يذكر من قاموا بترجمته ما يدل على اختصاصه بعلوم دون غيرها؛ بل إن ثمة ما يؤكد أنه كان من الذين تفردوا بشمول علومه فكان موسوعة في علوم كثيرة[1].

ولقد ضمَّ مؤلفه بين دفتيه كثيراً من المسائل اللُّغويّة، قال فيه الإمام ابن حزم الأندلسي (ت:455)– رحمه الله– : ((أما القرآن فمن أجل ماصنف في تفسيره كتاب الهداية إلى بلوغ النهاية))[2] .

ومكي- رحمه الله - بصري النزعة،وقد شكل إيراده لأقوال الكوفيين واشتشهاده بحججهم وأرائهم مادة مبثوثة في كتابه جعلت منه سفرا عظيما يحوي كثيرا من أراء علماء اللغة الذين فقدت كتبهم، وقد قسمت البحث إلى:

أولاً ـ من موافقاته للفراء في الأسماء ،وثانياً ـ الأفعال ، وثالثا ـً الحروف ثم كانت النتائج وفيما يلي دراسة لبعض موافقاته للفراء:

أولاً ـ من موافقاته للفراء في الأسماء :

1- مجيء الفاعل جملة:

في تفسيره قوله تعالى :﴿ كَتَبَ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ ﴾[3].

ذكر القيسي(ت:437هـ) أن في (ليجمعنكم) أوجها متعددة منها أن تكون (اللام) فيها بمعنى(أن) والجملة من (أن) وما بعدها بدل من (الرحمة) والتقدير: كتب ربكم على نفسه أن يجمعكم ، مستطرداً وموضحاً جوازه كما جاز أن يكون الفاعل جملة،مستشهداً بقوله تعالى: ﴿ ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ ﴾[4] موافقا في ذلك الفراء (ت:207هـ) [5].

واختلف النحاة في هذه المسألة[6] فمنهم من يرى جواز مجيء الفاعل جملة في الشاهد القرآني السابق وهم الكوفيون ومن أبرزهم هشام الضرير(ت:209هـ)، وثعلب (ت:291هـ)[7]،وتبعهم الزمخشري(ت:538هـ)[8]،والرازي(ت:606هـ)[9]،والسمين الحلبي(ت:656هـ)[10]،والرضي(ت:686هـ)[11].

وأجازها الفراء بشرط أن يكون الفعل قلبيا معلَّقاً[12]،واشترط الرضي أن تكون الجملة محكية لأنها بمعنى المفرد[13] ،واستدل المجيزون على مجيء الفاعل جملة بأنه ورد في كتاب الله في مواضع متعددة ومنه الشاهد القرآني السابق، وكذلك قوله تعالى: ﴿وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ وَضَرَبْنَا لَكُمُ الأَمْثَالَ ﴾[14] (كيف فعلنا بهم) في محل رفع فاعل (تبين)، وجاء جملة كذلك حسب قول المجيزين في كلام العرب[15]

والفريق الأخر من النحاة يمنع مجيء الفاعل جملة مطلقاً، وهم البصريون[16] والكسائي(ت:189هـ)[17]،والزجاج(ت:311هـ)[18]،وابن عطية(ت:541 هـ)[19] وابن مضاء(ت:592هـ)[20]

وخالدا لأزهري (ت:905هـ)[21]،والسيوطي (ت:911هـ)[22] ،والصبان (ت :1206هـ) [23]

ففي الشاهد يقدر أصحاب رأي المنع فاعلاً من لفظها، والتقدير (ثم بدا لهم بداء)،ووجب تقدير هذا الفاعل ؛لأن الفعل لابد له من فاعل، ففي رأيهم لا يصح أن يسند الفعل إلى (ليسجننه) ؛لأن اسناد الفعل إلى الفعل مستحيل[24] .

أمّا جملة (ليسجننه) فهي ((جواب لقسم محذوف، والقسم وجوابه معمول لقول مضمر في محل نصب حال، أي ظهر لهم كذا، قائلين: والله ليسجننه حتى حين))[25].

ويرى المانعون أن الفاعل محكوم عليه والمحكوم عليه لا يكون جملة ، بل مفردا ؛ لأنه مبني على الاختصار، وهو كالجزء من الفعل، ولا يمكن جعل الجملة كالجزء لاستقلالها، والجملة لا تضمر ولا يدخل عليها الألف واللام، بينما الفاعل يضمر ويدخل عليه الألف واللام، والجملة قد عمل بعضها في بعض، فلا يصح أن يعمل قيها الفعل ، لافي جملتها، ولافي بعضها، إذ لا يمكن تقديرها بالمفرد[26] .

وقد أشار القيسي إلى أن سيبويه(ت:180هـ) يرى جواز ذلك، والحقيقة أن نسبة القول إلى سيبويه غير صحيحة، فابن عطية يشير إلى أن الرأي الصريح عند سيبويه هو منع مجيئها فاعلاً[27].

والأستاذ عبد السلام هارون في تحقيقه كتاب سيبويه ذكر أنه قد جاء في بعض النسخ الأخرى ((ولا يكون ليسجننه بدلا من الفاعل ؛ لأنه جملة، والفاعل لا يكون جملة))[28].

وممن ذهب من المحدثين إلى قبول مجيء الفاعل جملة الدكتور فاضل السامرائي حيث وضعهما في تقسيماته للجمل فقال:((جملة الفاعل ونائبه وذلك نحو قوله تعالى:﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ حَتَّى حِينٍ﴾[29] ،ونحو: ظهر لي أقام زيد؟))[30] في حين قال الدكتور شوقي ضيف معلقاً على رأي هشام الضرير وثعلب إنه ((يغرب فيها إغراباً بعيداً))[31] .

والذي يميل إليه الباحث هو مارآه القيسي في موافقته للكوفيين من أن الآية شاهد يمكن أن يجيء الفاعل فيها جملة، ولكن ليس جائزا مطلقا ولا هو ممنوع مطلقا وإنما هو جائز في نحو الآية، وممنوع فيما عدا ذلك ولايتحقق مجيء الجملة فاعلا إلا بشرطين وفي حال معينة:

أ- أن يكون الفعل قلبيا لازما معلقا، وذلك بأن تدخل اللام على الفاعل الجملة أو أن تكون الجملة استفهامية أو غير ذلك من صور التعليق.

ب- أن تكون الجملة الواقعة موقع الفاعل مفعولا به في المعنى لفعل قلبي متعد (علمَ أو رأى) غالبا، وضابط هذا أن يصح جعْل الفاعل الجملة مفعولا لعلم أو رأى دون أن يتغير المعنى، وفي الآية الفعل القلبي لازم معلق، و الجملة التي وقعت فاعلاً هي مفعول من حيث المعنى لفعل قلبي أخر متعد (رأوا)، والمعنى (ثم رأوا من بعد ما رأوا الآيات ليسجننه).

2- مجيء اسم كان نكرة وخبرها معرفة:

في قوله تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ صَلاَتُهُمْ عِندَ الْبَيْتِ إَلاّ مُكَاءً وَتَصْدِيَةً ﴾[32]

حيث قرأ شعبة بن عياش عن عاصم(ت:183هـ)، وقرأ من غير المتواتر كل من الأعمش(ت: 148هـ)،وأبان بن تغلب (ت:153هـ)، وسفيان الثوري (ت:161هـ) وعبيد الله بن موسى (ت:213 هـ) (صلاتَهم) بالنصب ورفع (مكاءٌ)، وقرأ الباقون بالرفع (صلاتُهم)[33] .

فقراءة الجماعة لا إشكال فيها ، المرفوع المعرفة (صلاتُهم) اسم كان، و المنصوب النكرة وما عطف عليه (مكاءً وتصديةً) خبر كان ،وأما القراءة التي رويت عن عاصم فقد خُرجت على أن (صلاتَهم) بالنصب خبر كان و(مكاءٌ وتصديةٌ) عليه اسمها، ولكن هذا على غير ما اشتهر من قواعد النحويين[34].

وقد أجاز القيسي قراءة النصب في (صلاتهم) وهو بذلك يذهب إلى جواز مجيء اسم كان نكرة، وخبرها معرفة ، وتبع في ذلك الفراء[35].

واختلف النحاة في جواز الإخبار عن النكرة بالمعرفة، فذهب سيبويه، والنحاس[36]وأبو علي الفارسي[37]،وابن عصفور[38]،والرضي إلى أن ذلك لا يكون إلاّ في الضرورة من الشعر[39]،قال سيبويه:((الذي تشغل به كان المعرفة، لأنه حد الكلام، لأنهما شي واحد، وليس بمنزلة قولك ضرب رجلٌ زيداً... وقد يجوز في الشعر، وفي ضعف من الكلام حملهم على ذلك أنه فعل بمنزلة ضرب))[40]، فشبهوا كان ب(ضرب) فكما يجوز أن يكون فاعل ضرب نكرة ومفعوله معرفة يجوز في كان ذلك، أو أنهم جعلوا الاسم في باب كان هو الخبر فتعرف الاسم بمعرفتك الخبر، ونحوه كان قائم زيداً، فزيد هو القائم، وهذا معنى الضرورة التي لا تكون إلا في الشعر[41].

بينما يرى ابن مالك(ت:672هـ) أن ذلك يكون من باب الاختيار في الشعر، أما في النثر فيشترط حصول الفائدة وكون النكرة غير محضة[42] .

وذكر السيوطي أن مذهب الجمهور إذا اجتمع نكرة ومعرفة فالمعرفة الاسم، والنكرة الخبر، ولا يخالف هذا إلا في الشعر[43].

وتأوّل ابن جني(ت:392هـ) مجيء اسم كان نكرة بقوله : (نكرة الجنس تفيد مفاد معرفته. ألا ترى أنك تقول: خرجت فإذا أسد بالباب، فتجد معناه معنى قولك: خرجت فإذا الأسد بالباب لا فرق بينهما؟ وذلك أنك في الموضعين لا تريد أسداً واحداً معيناً، وإنما تريد خرجت فإذا بالباب واحد من هذا الجنس، وإذا كان كذلك جاز هنا الرفع في (مكاء وتصدية) جواز قريباً، حتى كأنه قال: وما كان صلاتَهم عند البيت إلا المكاءُ والتصديةُ، أي: إلا هذا الجنس من الفعل، ... وأيضاً فإنه يجوز مع النفي من جعل اسم كان وأخواتها نكرة ما لا يجوز مع الإيجاب، ألا تراك تقول: ما كان إنسان خيراً منك ولا تجيز كان إنسان خيراً منك؟ فكذلك هذه القراءة أيضاً، لما دخلها النفي قوي وحسن جعل اسم كان نكرة، هذا إلى ما ذكرناه من مشابهة نكرة اسم الجنس لمعرفته)[44].

واستشهد القيسي على جواز الإخبار بالنكرة بقول الشاعر[45] :

كَأَنَّ خَبيأَةٍ مِن بَيتِ رَأسٍ يَكونُ مِزاجَها عَسَلٌ وَماءُ

حيث اكتفى بذكر عجز البيت الذي يحوي الشاهد (يكون مزاجها عسل وماء) فالشاعر جعل اسم كان نكرة (عسل) وخبرها معرفة(مزاجها)[46] .

وقد تعددَّت في هذا الشاهد آراء العلماء فقد روى الفراء الشاهد بالرفع في قول الشاعر (وكان مزاجُها عسلٌ وماءُ)، فـ(مزاجها) اسم كان مرفوع، وهو يرى أن الرفع

والنصب في (مزاجها) صواب والرفع أبين في المعنى وهو معرفة عنده بدليل قوله: "أن نجعل الفعل في المزاج" وعلة تعريفه عنده من ناحيتين:

الأولى أنه مضاف الى الضمير أي مضاف الى معرفة والمضاف إلى معرفة ، ولذلك عبّر عنه الفرّاء بقوله أن تجعل الفعل في المزاج، فجعل منزلة (المزاج) وهو معرّف بالألف واللام، بمنزلة قول الشاعر (مزاجها) الذي هو معرّف بإضافته إلى المعرفة وهو الضمير، فكلُ من (المزاج ومزاجها) معرفة ولكن بطريقتين مختلفتين احداهما بالألف واللام والأخرى بالإضافة الى الضمير.

والثانية: أنّه معرفة في المعنى سواء أكان مضافا أم غير مضاف فمعناه معروف وهو الممازجة، أي ممازجة الخمرة مع الماء، وهذا معروف لدى العرب، ولم يستشهد الفراء بهذا البيت على مجيء اسم كان نكرة وخبرها معرفة، كما استشهد به النحاة وإنما جوّز فيه النصب، فعلى رواية الرفع يكون (مزاجُها) اسم كان، وخبره الجملة بعده[47].

و ذكر الرماني (ت 384هـ) في الشاهد خمسة أوجه هي[48] :

أ-أن يضمر في كان الشأن على أنه اسمها وتكون جملة (مزاجها عسل) في محل نصب خبر كان، وهذا الوجه فيه ضعف ؛ لتكلف التأويل ولا يبعد عن كونه تخريجاً وتعليقاً في المعنى.

ب-نصبِ (مزاجها)،ورفع (عسل)، فقد رواه سيبويه بالنصب في (مزاجها)، والرفع في (عسل وماءُ)، وعّده من شواهد الابتداء بالنكرة فقال: (لا يبدأ بما يكون فيه اللّبس وهو النكرة) فمزاجها عنده خبر (يكون) وعسلُ اسمها، وروى المبرِّد البيت بنصب (مزاجَها) ورفع (عسلُ وماء) وقال: (واعلم أن الشعراء يضطرون فيجعلون الإسم نكرة والخبر معرفة وإنما حملهم على ذلك معرفتهم أنَّ الاسم والخبر يرجعان إلى شيء واحد)،وذهب الى ذلك ابن السراج (ت:316هـ) إلا أن العلة عنده أن عسلاً وماء نوعان وليسا كسائر النكرات لأنّهما جنسان، وأجاز ابن مالك أن يكون الاسم نكرة والخبر معرفة بشرط أن يكون الاسم جنساً والخبر معرفة غير محضة.

ج-أن يضمر في (كان) السلافة والخبر جملة (مزاجها عسل) والتقدير:

يكون السلافة مزاجُها عسلُ وماءُ،ولا تحصل المطابقة فيه ؛لأن التقدير فيه (يكون السلافة مزاجها عسلُ وماءُ)، وحرف المضارعة في (يكون) وفي غيرها من الأفعال بدل على جنس الفاعل وهو هنا يدل على أنه مذكر، ولو كان حرف المضارعة دالاً على المؤنث أي (تكون) لكان هذا الوجه صحيحاً ولكن ذلك لم يرد .

د- رواية أبي عثمان المازني (ت245هـ) (يكون مزاجُها عسلاً وماءُ) برفع (مزاجها) و(ماء) ونصب (عسلاً) مقدراً أن الماء مبتدأ وكأنه قال (وهناك ماء) [49].

هـ-أنّ (يكون) في البيت زائدةُ ملغاء لا اسم لها ولا خبر، و(مزاجها عسل) جملة اسمية نعت لـ(البسيئة او الخبيئة او الخبيثة) وفي هذا الرأي ضعف بيّن ؛ لأنه ومع ما سمع من الفراء على أن في الشاهد رواية أخرى إلا أن (كان) ليست زائدة بل هي عاملة في اسمها وخبرها، فضلاً عن أنَّ زيادة كان ليست محل اتفاق عند النحاة والباحثين ؛ لإن العرب إلى الإيجاز أميل وعن الإكثار أبعد فهم يتخففون في القول ما وجدوا السبيل إلى ذلك، فكيف يأتون بـ(كان) زائدة من دون فائدة[50].

وقد جعل ابن منظور(ت:711هـ) (مزاجها) هو الاسم وخبر كان مذكور في البيت الذي يلي بيت حسّان هذا[51].

في حين يرى أبوحيان(ت:745هـ) أنه كان (المزاج) مضافاً إلى(سبيئة) وهي نكرة، وضمير النكرة لايفيد المخاطب أكثر مما يفيد ظاهرها، وإن كان المضمر معرفة من حيث يعلم المخاطب أنه عائد إلى المذكور إلا أن المذكور غير متميز فكان حكمه كحكم النكرة، و(عسل وماء) أنهما اسم جنس، يستوي تنكيرهما، وتعريفهما في الدلالة على المعنى، فلو كان بالتعريف لم يستغرق الجنس، وإن كان نكرة استغرق الجنس كله[52] .

وتبع في ذلك ابن جني الذي يقول : (لسنا ندفع أن جعل اسم كان نكرة وخبرها معرفة قبيح، فإنما جاءت منه أبيات شاذة، وهو في ضرورة الشعر أعذر، والوجه اختيار الأفصح الأعراب،... إنما جاز ذلك من حيث كان (عسل وماء) هما جنسين فكأنه قال: يكون مزاجها العسل والماء، فبهذا تسهل القراءة، ولا يكون من القبح واللحن)[53] .

وأجاز الزمخشري(ت: 538هـ) ذلك عند أمن اللبس، فقد قال : ((كون المعرفة اسما والنكرة خبرا حد الكلام، ونحو ...قول حسان : يكون مزاجها عسل وماء، ...من القلب الذي يشجع عليه أمن الإلباس))[54] .

والحقيقة أنّ لمجيء اسم كان نكرة شواهده ،فمن القرآن قوله تعالى : ﴿ أَوَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ آيَةً أَنْ يَعْلَمَهُ عُلَمَاءُ بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾[55]، فقد قرئت (تكن) و(آيةٌ) بالرفع[56].

ومن الحديث النبوي قول السيدة عائشة -رضي الله عنها- عن المحصب وهو المنزل الذي كان يسكنه الرسول -ρ- حين خروجه من منى:((إنما كان منزل ينزله النبي - صلى الله عليه وسلم - ليكون أسمح بخروجه))[57] ،ووجه ابن مالك رفع " منزل " هنا ثلاثة أوجه، منها أن "ما" كافة، و" منزل " اسم " كان "، وخبرها ضمير عائد على المحصب

فحذف الضمير واكتفى بنيته، وقد ذكر أنه سهل هنا تنكير الاسم وتعريف الخبر أنه نكرة مخصصة بصفتها[58] .

ومنه قول الشاعر[59]:

أسكرانُ كان ابنَ المراغةِ إذْ هجا تميماً بجوفِ الشّامِ أمْ مُتسَاكر

الشاهد فيه(أسكرانُ كان ابنَ المراغةِ)،فاسم كان ضمير يعود على سكران، وهو نكرة ، وضمير النكرة لايستفيد منه المخاطب أكثر من النكرة، أو على أن (سكران) اسم كان المضمرة قبله ، وكان التي بعدها تفسيرية[60] .

ومع تواتر شواهد جواز ذلك من القرآن والحديث والشعر يكون الأصوب هو رأي القيسي فاسم كان وخبرها :((هما في كان بمنزلتهما في الابتداء))[61].

وفي خزانة الأدب أنّ ((المرفوع والمنصوب بكان على شرائطهما في الابتداء))[62] وعلى ذلك فإن مسوغ الابتداء (الإخبار بالمعرفة عن النكرة) في البيت الذي استشهد به هو الظرفية، حيث كان المسوغ في نصب (مزاجها)، ورفع (عسل) وهو الظرف الذي سد مسد الخبر والتقدير :يكون مستقراً في مزاجها ، وقدم على عسل وماء كعادتهم في الظروف إذا وقعت إخبار عن النكرات؛ لئلا تلتبس بالصفات[63]،فمجيء اسم كان وخبرها في الشاهد الشعري من باب الرجوع إلى الأصل الذي كانا عليه قبل دخول كان عليهما وليس من باب الضرورة، و يقوّي ذلك أن المرفوع هنا مشبه بالفاعل، والمنصوب مشبّه بالمفعول، لذا يغني تعريف المنصوب عن تعريف المرفوع كما جاز ذلك باب الفاعل[64].

والخلاصة أن مجيء اسم كان نكرة وخبرها معرفة وغن كان شاذ من جهة القياس ، إلا أنه ليس شاذ من حيث الفصاحة والاستعمال .

3-حكم إضافة الشيء إلى نفسه :

قرأ حفص(ت:180هـ) ،وحمزة(ت:156هـ) والكسائي وخلف(ت:229هـ)،ويعقوب(ت:205هـ) قوله تعالى:﴿فَلَهُ جَزَآءً الْحُسْنَى﴾[65] بالتنوين ، وقرأ باقي العشرة (جزاءُ) بالإضافة إلى(الحسنى)[66]

ذهب القيسي في توجيهه لهذه القراءة إلى جواز إضافة الشيء إلى نفسه[67].

واستشهد بقوله تعالى: ﴿وَلَدَارُ الآخرةٌ﴾[68]،

وقوله تعالى:﴿وَذَلِكَ دِينُ الْقَيّمَة ﴾[69]

فقد أجاز إضافة (دار) إلى (الآخرة) و(دين) إلى (القيمة) موافقا في ذلك الفراء، وهو ما يسمى عند النحاة بإضافة الشيء إلى نفسه، فـ(الآخرة) في المعنى نعت للدار والأصل (وللدارُ الآخرة) أضيفت الدار إلى الآخرة الأصل فيها أنها كانت نعتا ثم اضيفت [70].

وهاتان الآيتان من شواهد الكوفيين على جواز إضافة الشيء إلى نفسه إذا اختلف اللفظان[71].

وذهب إلى جوازه أبوعبيدة(ت:209هـ)[72]،والأخفش(ت:215هـ)[73]،وابن الطراوة (ت:528هـ)[74] ، وابن مالك[75]، ومن شواهدهم من القرآن قوله تعالى: ﴿وَلَدَارُ الآخرة خَيْرٌ﴾[76] وقوله تعالى :﴿فَأَنْبَتْنَا بِهِ جَنَّاتٍ وَحَبَّ الْحَصِيدِ﴾[77].

وسمع من العرب قولهم: (صلاة الأولى ومسجد الجامع ، حبة الحمقاء) حيث أضيفت صلاة إلى الأولى، ومسجد إلى الجامع ، وحبة إلى الحمقاء ، وهي صفات لها [78].

ومن شواهد المجيزين قول الشاعر[79]:

فَقُلتُ انْجُوا عنها نَجَا الْجلْد إنّه سيُرضيكما منها سَنامٌ وغَارِبه

الشاهد فيه (نجا الجلد)،أضاف النجا إلى الجلد مع أن النجا هو الجلد؛ لأن العرب تضيف الشيء إلى نفسه إذا اختلف اللفظ[80].

وإذ ثبت السماع بقى القياس وفيه يرى السيوطي جواز إضافة الشيء إلى نفسه قياساً، على جواز عطف الشيء على نفسه، ويُضَافُ إليه أنَّه لا يحتاج إلى تأويل، فالإضافةُ لا تُمْتَنَعُ ؛إلاَّ إذا كان المتضايفان مترادفين، ولا تَحْصل في الإضافة فائدة مثل: ليث أسد، وقمح حنطة[81].

والعرب قد تعطف الشي على نفسه وإن كان الأصل في العطف المغايرة بين المعطوف والمعطوف عليه ومنه قول الشاعر[82] :

وقدَّمتِ الأديمَ لراهشَيهِ وألفى قولها كذبًا ومينا

الشاهد عطف المين على الكذب مع اتحادهما في المعنى مع مراعاة اللفظ[83].

وكذلك منه قوله تعالى: ﴿وَغَرَابِيبُ سُودٌ﴾[84] ،و﴿كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾[85]، وبما أن اللفظ روعي في العطف والنعت فإنه يراعى كذلك في الإضافة[86] .

وذهب البصريون إلى عدم جواز إضافة الشي إلى نفسه[87]،ومنه إضافة الصفة إلى الموصوف؛ لأن الغرض من الإضافة هو تعريف أو تخصيص المضاف[88]، ولا يكون ذلك إلا بالتغاير في المعنى والشيء لا يتعرف ولا يتخصص إلا بغيره ؛ لأنه لو كانت نفسه معرفة ما احتاج أن يعرف بغيره ، ولو كانت نفسه معرفة ما احتاج إلى إضافته إليها؛لأنه ليس له فيها إلا ما فيه[89]، والصفة تابعة للموصوف في الإعراب فلو أضيف

إليها الموصوف لكانت مجرورة أبداً[90] ،وتمسكوا بأصولهم حيث تأولوا كل الشواهد فقدروا مضافاً محذوفاً موصوفاً بما أصبح مضافا إليه ، وأقيمت الصفة مقامة ، والتقدير: و(لدار الساعة الآخرة)،و(دين الملة القيمة)[91].

ووافقهم

ثعلب(ت:291هـ)[92]،والنحاس(ت:338هـ)[93]،والفارسي(ت:377هـ)[94]،وابن جني[95]،والأنباري(ت:577هـ)[96]،والعكبري(ت:616هـ) [97]،وابن يعيش (ت :643هـ)[98]

وشاهدا القيسي هما مما يحتج به على إضافة الشيء إلى نفسه ،وبه يستدل على موافقة القيسي للفراء في جواز ذلك ،وما ذهب إليه القيسي هو الأصوب ؛لكثرة شواهده من القرآن والحديث وسماعه في كلام العرب، و حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامة فيه ضعف قال ابن حيان:((قبح ذلك لإقامة النعت وليس بخاص مقام المنعوت المحذوف))[99]

ورد أدلة المجيزين بالتأويل مع كثرتها فيه نوع من التكلف؛والأصوب كذلك أنها إذا كانت من باب إضافة الموصوف إلى صفته فالأولى قبولها، وإن كانت غير ذلك كإضافة المرادف فالأصوب فيها التأويل[100] .

ثانياً-من موافقاته للفراء في الأفعال :

1 - عامل النصب في الفعل المضارع بعد واو المعية :

في تفسير قوله تعالى﴿ وَيُذْهِبْ غَيْظَ قُلُوبِهِمْ وَيَتُوبُ اللَّهُ عَلَى مَنْ يَشَاءُ﴾[101]

ذهب القيسي إلى القول بأن الناصب في الفعل المضارع إذا سبقته (الواو) هو الصرف فقد ذكر في قوله تعالى: (يتوبُ) وجهان، الرفع على الاستئناف، أو النصب على مذهب الكوفيين بمايسمونه الصرف [102] .

وشاهده على الرفع قوله تعالى:﴿ فَإِنْ يَشَإِ اللَّهُ يَخْتِمْ عَلَى قَلْبِكَ وَيَمْحُ اللَّهُ الْبَاطِلَ﴾[103]

أما شاهده على وجه النصب فقوله تعالى:

﴿ وَيَتُوبَ اللَّهُ عَلَى مَنْ يَشَاءُ ﴾[104] ،

بالنصب في(يتوبَ) هي قراءة ابن الزبير(ت:73هـ)،وأبي جعفر المدني (ت:130 هـ)، وأبي وجرة المدني(ت:130هـ) والباقون بالرفع[105] .

أجاز القيسي النصب على الصرف في الآية[106]،ووافق في ذلك الفراء الذي عرف الصرف بقوله هو (أن تأتي بالواو معطوفةً على كلام في اوّلِهِ حادثةٌ لا تستقيم إعادتُها على ما عُطِف عليها) [107] .

وقد ذهب الزجاج إلى أن قوله تعالى: (ويتوب) ليس فيه إلا الرفع ؛لأن الكلام منقطع فليس معنى الفعل (يتوب) من شروط الجزاء، ومثل له بقول: ايتني أعطك وأحبك وأكرمك ، استئناف وليس بشرط للجزاء [108]،وتبعه النحاس[109]،وابن جني[110]،والعكبري[111].

واستحسن ابن جرير الطبري(ت:310هـ) رأي الكوفيين معللا النصب في الصرف لانصرافه عن معنى الكلام الذي قبله، فمجيئه معطوفاً عليه غير جائز أن يعادَ عليه ما عمل في الكلام قبله وذلك هو المعنى الذي يسمى بالصرف[112] .

وقد اختلف النحاة حول عامل النصب في الفعل المضارع بعد واو المعية[113]فذهب الكوفيون إلى أن الفعل المضارع بعد واو المعية منصوب على الصرف؛ لأن الثاني مخالف للأول، فلا يحسن تكرير العامل فيه ، فلما كان الثاني مخالفًا للأول ومصروفا عنه صارت مخالفته للأول وصرفه عنه ناصبًا له، وقاسوا عليه نظائر في الظروف، نحو "زيدٌ عندك" وفي المفعول معه، نحو "لو تُرِكَ زيدٌ والأسد لأكلَهُ" فكما كان الخلاف يوجب النصب وجب كذلك النصب للفعل المضارع بعد واو المعية بالصرف ،ويعني الصرف عند الكوفيين أن يجتمع فعلان بينهما (ثم)، أو (الفاء)، أو (أو)، ويأتي في أول الكلام جحود، أو استفهام، ويمتنع فيه العطف وينتصب الفعل فذلك معنى الصرف عندهم[114] .

وردّ أبو جعفر النحاس مصطلح الصرف، حيث قال : ((فيقال لهم ليس يخلو الصرف من أن يكون شيئاً بغير عِلّةٍ أو لقلّـةٍ فلعلةٍ نُصب ولا معنى لذكر الصرف))[115]

ويرى البصريون أن الناصب هو (أنْ) مضمرة بعد (واو) المعية، فالأصل في (الواو) عندهم أن تكون حرف عطف، والأصل في حروف العطف أن لا تعمل؛ لأنها لا تختص، فتدخل تارة على الاسم وتارة على الفعل،وأصل عمل الحروف إنما هو بالاختصاص فوجب أن لا تعمل كبقية أخواتها وأن يكون نصب الفعل بحرف من حروف النصب مقدراً بعدها[116]،وذلك الحرف هو (أن) إذ لا يقدر شيء من نواصب الفعل غيره كما في (حتى)، ولام الجحود، ولام كي، وأيضا لو كانت (الواو) هي العاملة لجاز دخول حرف العطف عليها كما يدخل على سائر النواصب، وعلى واو القسم التي هي عاملة، وفي امتناع ذلك دليل على أنها باقية على حالها من العطف وأن النصب بعدها ب(أن) مضمرة وإن لم تكن ظاهرة [117].

واستشهد سيبويه على إضمار (أنْ) بعد(واو) المعية بقول الشاعر[118] :

أَلَمْ أَكُ جَارَكُمْ يَكُونَ بَيْنِي وَبَيْنَكُمُ المَوَدَّةُ والإِخَاءُ

الشاهد قوله (ويكون)[119].

وبه كذلك استدل المبرد على أن الناصب للمضارع بعد واو المعية (أنْ) مضمرة[120]،وذكره ابن هشام في معرض استدلاله على أن المضارع ينصب بعد واو المعية بأن مضمرة جوازاً، لا وجوباً، وذلك بعد (الواو) ،و(الفاء)،و(ثم) و(أو) وذلك إذا عُطفت جملته على اسم صريح[121].

وذهب أبو عُمَرَ الجَرْمِيُّ(ت:225هـ) من البصريين إلى أن الواو هي الناصبة بنفسها لأنها خرجت عن باب العطف، وليس هناك غيرها والتقدير والإضمار على خلاف الأصل، وما ذهب إليه الجرمي يحتاج إلى مزيد من الإثبات، فلو كانت الواو عاملة لصح دخول حرف عطف عليها[122] ،ورأي الجرمي لم يذكره القيسي في المواضع التي تطرق فيها لنصب المضارع بعد واو المعية [123] .

والخلاصة أن رأي القيسي دليل على أنه يقر بالصرف عند الكوفيين، والباحث يرى أن العلة في العطف والصرف واحدة وهي قطع الكلام بعد الواو عما قبله فيمتنع العطف لاختلاف المعنى، وقطع الكلام يحصل بالاستئناف، أو الصرف فمادام قرئ به فلا مسوغ لإنكاره ومن هنا فالشاهد يصلح للاحتجاج.

2 -مجيء الواو الزائدة قبل جواب الشرط :

في قوله تعالى ﴿ ٱ ب ب ٻ ٻ پ پ ڀ ڀ پ ڀ ڀ ٺ ٺ ﴾[124]

قال القيسي : الواو في " وأجمعوا " زائدة للتأكيد، وهو جواب " لما) [125].

وتبع في هذا الرأي الفرّاء الذي يرى أنَّ الواو تدخل على جواب الشرط، وهي ليست عاطفة أو استئنافية، فيبقى الجواب مجزوماً أو في محل جزم، كما كان قبل دخول الواو واستدل على لك بشواهد من كتاب الله [126].

وهذا مذهب الكوفيين عامة، ووافقهم فيه أبو الحسن الأخفش وأبو العباس المبرد وأبو القاسم بن برهان من البصريين[127] .

ومن شواهدهم على زيادة الواو قبل جواب الشرط، ـ أيضاً ـ قول امرئ القيس:

فلمَّا أجزنا سَاحَة الحيّ وانحنى بنا بَطْنُ خَبْتٍ ذي قِفاف عَقَنْقَلِ[128]

فجاء بالواو زائدة قبل جواب الشرط ؛ لأن المعنى: لمّا أجزنا ساحة الحي انتحى بنا [129].

ومنع هذا البصريون، فلم يجوّزوا أن تكون الواو زائدة، وعدّوها في عاطفة، وجواب الشرط محذوفاً، فالواو عندهم لابدَّ أن يكون لها معنى؛ لانه حرف وضع لمعنى[130].

وتأوّل البصريون ما جاء من شواهد زيادة الواو فجعلوا الواو عاطفة، والجواب محذوفاً، فقدروا: فلما أجزنا ساحة الحي وانتحى بنا بطن حقف ذي قفاف عقنقل خلوْنا ونعمنا[131].

وما ذهب اليه الكوفيون وتبعهم القيسي موافقٌ لمذهب الخليل بن أحمد، فقال في قول امرئ القيس: "معناه: لما أجزنا ساحة الحي انتحى فأدخل الواو حشواً وإقحاماً[132].

والى هذا ذهب ابن قتيبة(ت:276هـ) مستشهدا بشعر امرئء القيس، فقال: (وواو النسق قد تزاد حتى يكون الكلام كأنه لا جواب له) [133].

وماذهب إليه الكوفيون وتبعهم فيه القيسي أقرب الى الصواب من تكلف التأويل والتقدير والحذف، مع مراعاة ألا يقال في في النص القرآني حرف زائد إنما يقال للتوكيد

ثالثا- من موافقاته للفراء في الحروف :

1- مجيء (إنْ) الشرطية بمعنى (إذ):

في تفسير قوله تعالى: ﴿لَتَدْخُلُنَّ المَسْجِدَ الحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُءَامِنِينَ﴾[134]

ذهب القيسي إلى جواز مجيء(إن) بمعنى (إذ) في الآية ،وذلك بعد سرده لأقوال كثيرة في الأية موافقا في ذلك الفراء[135].

وهذه الآية من شواهد الكوفيين على جواز مجيء (إن) بمعنى (إذ)[136] .

يرى الكوفيون جوازذلك[137] ،ووافقهم الزمخشري(ت:538هـ)[138]،وابن فارس(ت:395هـ)[139]، واستدلوا بشواهد من القرآن والحديث، والشعر،ومن شواهدهم الآية السابقة[140].

وقد أورد الفراء شواهد على جواز ذلك منها قوله تعالى:ﭽ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭲ ﭳ ﭼ [141] ،وقوله تعالى : ﭽ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ ﮞ ﮟ ﮠ ﮡ ﮢ ﮣ ﮤ ﮥ ﮦ ﮧ ﮨ ﮩ ﮪ ﮫ ﮬ ﮭ ﮮ ﮯ ﮰ ﮱ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﯢ ﯣ ﯤ ﯥ ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ ﯪ ﯫ ﯬ ﯭ ﯮ ﯯ ﯰ ﯱ ﯲ ﯳ ﯴ ﯵ ﯶ ﯷ ﯸ ﯹ ﯺ ﯻ ﯼ ﯽ ﯾ ﯿ ﰀ ﰁ ﰂ ﰃ ﰄ ﰅ ﰆ ﰇ ﰈ ﰉ ﰊ ﰋ ﰌ ﰍ ﰎ ﰏ ﰐ ﰑ ﰒ ﰓ ﰔ ﰕ ﰖ ﰗ ﰘ ﰙ ﰚ ﰛ ﰜ ﰝ ﰞ ﰟ ﰠ ﰡ ﰢ ﰣ ﰤ ﰥ ﰦ ﰧ ﰨ ﰩ ﰪ ﰫ ﰬ ﰭ ﰮ ﰯ ﰰ ﰱ ﰲ ﰳ ﰴ ﰵ ﰶ ﰷ ﰸ ﰹ ﰺ ﰻ ﰼ ﰽ ﰾ ﰿ ﱀ ﱁ ﱂ ﱃ ﱄ ﱅ ﱆ ﱇ ﱈ ﱉ ﱊ ﱋ ﱌ ﱍ ﱎ ﱏ ﱐ ﱑ ﱒ ﱓ ﱔ ﱕ ﱖ ﱗ ﱘ ﱙ ﱚ ﱛ ﱜ ﱝ ﱞ ﱟ ﱠ ﱡ ﱢ ﱣ ﱤ ﱥ ﱦ ﱧ ﱨ ﱩ ﱪ ﱫ ﱬ ﱭ ﱮ ﱯ ﱰ ﱱ ﱲ ﱳ ﱴ ﱵ ﱶ ﱷ ﱸ ﱹ ﱺ ﱻ ﱼ ﱽ ﱾ ﱿ ﲀ ﲁ ﲂ ﲃ ﲄ ﲅ ﲆ ﲇ ﲈ ﲉ ﲊ ﲋ ﲌ ﲍ ﲎ ﲏ ﲐ ﲑ ﲒ ﲓ ﲔ ﲕ ﲖ ﲗ ﲘ ﲙ ﲚ ﲛ ﲜ ﲝ ﲞ ﲟ ﲠ ﲡ ﲢ ﲣ ﲤ ﲥ ﲦ ﲧ ﲨ ﲩ ﲪ ﲫ ﲬ ﲭ ﲮ ﲯ ﲰ ﲱ ﲲ ﲳ ﲴ ﲵ ﲶ ﲷ ﲸ ﲹ ﲺ ﲻ ﲼ ﲽ ﲾ ﲿ ﳀ ﳁ ﳂ ﳃ ﳄ ﳅ ﳆ ﳇ ﳈ ﳉ ﳊ ﳋ ﳌ ﳍ ﳎ ﳏ ﳐ ﳑ ﳒ ﳓ ﳔ ﳕ ﳖ ﳗ ﳘ ﳙ ﳚ ﳛ ﳜ ﳝ ﳞ ﳟ ﳠ ﳡ ﳢ ﳣ ﳤ ﳥ ﳦ ﳧ ﳨ ﳩ ﳪ ﳫ ﳬ ﳭ ﳮ ﳯ ﳰ ﳱ ﳲ ﳳ ﳴ ﳵ ﳶ ﳷ ﳸ ﳹ ﳺ ﳻ ﳼ ﳽ ﳾ ﳿ ﴀ ﴁ ﴂ ﴃ ﴄ ﴅ ﴆ ﴇ ﴈ ﴉ ﴊ ﴋ ﴌ ﴍ ﴎ ﴏ ﴐ ﴑ ﴒ ﴓ ﴔ ﴕ ﴖ ﴗ ﴘ ﴙ ﴚ ﴛ ﴜ ﴝ ﴞ ﴟ ﴠ ﴡ ﴢ ﴣ ﴤ ﴥ ﴦ ﴧ ﴨ ﴩ ﴪ ﴫ ﴬ ﴭ ﴮ ﴯ ﴰ ﴱ ﴲ ﴳ ﴴ ﴵ ﴶ ﴷ ﴸ ﴹ ﴺ ﴻ ﴼ ﴽ ﴾ ﴿ ﵀ ﵁ ﵂ ﵃ ﵄ ﵅ ﵆ ﵇ ﵈ ﵉ ﵊ ﵋ ﵌ ﵍ ﵎ ﵏ ﵐ ﵑ ﵒ ﵓ ﵔ ﵕ ﵖ ﵗ ﵘ ﵙ ﵚ ﵛ ﵜ ﵝ ﵞ ﵟ ﵠ ﵡ ﵢ ﵣ ﵤ ﵥ ﵦ ﵧ ﵨ ﵩ ﵪ ﵫ ﵬ ﵭ ﵮ ﵯ ﵰ ﵱ ﵲ ﵳ ﵴ ﵵ ﵶ ﵷ ﵸ ﵹ ﵺ ﵻ ﵼ ﵽ ﵾ ﵿ ﶀ ﶁ ﶂ ﶃ ﶄ ﶅ ﶆ ﶇ ﶈ ﶉ ﶊ ﶋ ﶌ ﶍ ﶎ ﶏ ﶐ ﶑ ﶒ ﶓ ﶔ ﶕ ﶖ ﶗ ﶘ ﶙ ﶚ ﶛ ﶜ ﶝ ﶞ ﶟ ﶠ ﶡ ﶢ ﶣ ﶤ ﶥ ﶦ ﶧ ﶨ ﶩ ﶪ ﶫ ﶬ ﶭ ﶮ ﶯ ﶰ ﶱ ﶲ ﶳ ﶴ ﶵ ﶶ ﶷ ﶸ ﶹ ﶺ ﶻ ﶼ ﶽ ﶾ ﶿ ﷀ ﷁ ﷂ ﷃ ﷄ ﷅ ﷆ ﷇ ﷈ ﷉ ﷊ ﷋ ﷌ ﷍ ﷎ ﷏ ﷐ ﷑ ﷒ ﷓ ﷔ ﷕ ﷖ ﷗ ﷘ ﷙ ﷚ ﷛ ﷜ ﷝ ﷞ ﷟ ﷠ ﷡ ﷢ ﷣ ﷤ ﷥ ﷦ ﷧ ﷨ ﷩ ﷪ ﷫ ﷬ ﷭ ﷮ ﷯ ﷰ ﷱ ﷲ ﷳ ﷴ ﷵ ﷶ ﷷ ﷸ ﷹ ﷺ ﷻ ﷼ ﷽ ﷾ ﷿ ﭼ [142]

فقال: (لو قرئت بفتح (أن) على (إذ) لم يؤمنوا لكان صواباً))[143] ، وأورد قراءتي عاصم والحسن(ت:110هـ) بفتح الهمزة من قوله تعالى ((أفنضرب الذكر صفحاً إن كنتم))[144]، قرأها (أن كنتم) على أن (أن) بمعنى (إذ)[145]، وبيّن أنها تفتح مع الفعل فتدل على (إذ) إذا أريد به الماضي، أما في المستقبل فلا يكون فيها إلا الكسر، ويكون على ما فيها من الشرط [146]،

أما البصريون فلا يرون مجيء (إن) بمعنى(إذ)[147]؛لأن لكل منهما أصله الذي وضع له ، فـ(إن) للشرط ، و(إذ) للظرفية ، والتمسك بالأصل استصحاب للحال واستصحاب الحال حجة ، ومن عدل عن الأصل يلزمه أن يأتي بدليل، ولا دليل عندهم فيما ذهبوا إليه لأن إذ في شواهدهم شرطية[148] ؛ولذلك ردوا مجيء (إن) بمعنى(إذ) في الشاهد، ومن ذلك ما ذكره الأنباري في رده لرأي الكوفيين فيما يتعلق بالشاهد من جهتين[149] :

أ-بالتأويل حيث يرى أن في الآية تقديما وتأخيرا، يجعل الاستثناء واقعا على دخولهم آمنين لا على مجرد دخولهم فقط، والتقدير: لتدخلن المسجد الحرام ءامنين إن شاء الله

ب- أن الكلام جاء على معنى التأديب للعباد كما في قوله تعالى: ﴿ وَلا تَقُولَنَّ لِشَيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ غَداً إِلَّا أن يَشَاءَ اللَّه ﴾[150]،وذهب إلى القول بالمنع كل من النحاس[151]،والرضي [152]،والمالقي(ت:741هـ)[153] وابن هشام(ت:761هـ) [154]،وأبوحيان[155]

ومن أدلة الكوفيين على جواز ذلك من القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَى عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِ ﴾[156]، فـ(إن) في الآية تفيد معنى(إذ)؛لأنّ (إنْ) تفيد الشك، ولاشك في ارتيابهم في الآية، فيكون معناها (إذ)[157].

ومن ذلك حديث المصطفى -ρ-((السلام عليكم دار قوم مؤمنين، وإنّا إن شاء الله بكم لاحقون))[158]،فـ(إن) بمعنى (إذ)، لأنه لاشك في اللحاق بأهل القبور[159].

ومن شواهدهم من الشعر قول الشاعر[160]:

وَسَمِعتَ حَلْفَتَهَا التي حَلَفَتْ وإنْ كانَ سَمْعُكَ غير ذِي وَقْرِ

جاءت (إن) في البيت بمعنى (إذ)[161] .

وقد تأول البصريون أدلة الكوفيين بما يتناسب ورأيهم، ومن ذلك أنهم رأوا أنّ (إنْ)شرطية في قوله تعالى: ﴿وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَى عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِ ﴾[162] فلا حجة للكوفيين فيه، وإن كانت (إن) تفيد معنى الشك ولم يكن هناك شك، فقد تستعمل العرب الكلام في مخرج الشك وإن لم يكن هناك شك وذلك مثل قولهم :إن كنت إنسانا فأنت تفعل كذا، وإن كنت ابني فأطعني، فهو لا يشك في كونه إنسانا، أو أنه إبنه ، فالمعنى أنه من كان إنساناً، أو ابنا فهذا حكمه ، فالخطاب في الآية جاء على عادتهم في الكلام فيما بينهم[163].

أمّا الحديث النبوي فرأوا أنه لا شاهد فيه ؛ لأنه شرط جزاؤه متقدم عليه ، والتقدير:

إن شاء الله لحقنا بكم، أو يكون الاستثناء عائداً للحوق بهم على الإيمان، لا اللحوق المطلق[164] .

أما الشواهد الشعرية فتأولوها كغيرها من الشواهد وتكلفوا التقدير في إثبات بطلان شواهد الكوفيين[165].

واستخدموا القياس في ترجيح ما ذهبوا إليه، فذكروا أن الأصل في(إن) أن تكون للشرط ، والأصل في (إذ) أن تكون ظرفاً، والأصل في كل حرف أن يكون لما وضع له، والتمسك بهذا تمسك باستصحاب الحال وهو حجة ، ومن عدل عنه وجب عليه إقامة الدليل ، ولا دليل للكوفيين فيما ذهبوا إليه[166] .

وذهب إلى القول بجواز ذلك من المحدثين محمد محي الدين عبدالحميد[167] وعباس حسن[168]

وأجازها الدكتور عبدالعال سالم مكرم مبيّناً أن أساس الخلاف هو تمسك البصريين الصارم بقواعدهم النحوية ، فإن الشرطية عندهم تحتمل معنى الشك، ومع ذلك لجأوا إلى التأويل والتقدير، ومنعوا أن تكون (إن) بمعنى (إذ)،ومن أساليب اللغة المعروفة أن تحمل الحروف معنى الحروف، وكذلك تحمل الأفعال معنى الأفعال، وهو ما يسمى بالتضمين، وأما مسألة استصحاب الحال فللكلام مواقفه،وأساليبه[169] .

وبالنظر إلى أدلة الكوفيين وردود البصريين يظهر أن رأي الكوفيين هو الأصوب، وهذا ما دعى القيسي إلى القول بجواز أن تأتي (إن) بمعنى (إذ)في تفسيره قوله تعالى:﴿وَلاَ يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ أَن صَدُّوكُمْ عَنِ المَسْجِدِ الحَرَامِ أَن تَعْتَدُوا﴾[170]، قال : ((وقيل: " إنْ " بمعنى " إذْ "، فهو صَدٌّ قد كان، فالكسر أولى به))[171]

2 - جواز مجيء اللام الجارة بمعنى (أَنْ):

في تفسير قوله تعالى : چ ې ې ې ى ى ئا ئا ئە ئە ئو ئو ئۇ ئۇ ئۆ ئۆ چ[172].

اجاز القيسي مجيء (اللام) بمعنى أن مبينا ذلك بتقديره للمعنى وما حكاه عن النحويين بقوله: (المعنى يريد الله أن يبين لكم حلاله من حرامه ، ويبين لكم طرق الإيمان من قبلكم لتتبعوه ...والمعنى عند النحويين يريد الله هذا من أجل أن يبين لكم) [173] موافقا في ذلك الفراء[174].

اختلف النحاة في جواز ذلك ةتعددت آراؤهم :

أولاً- الجواز وهو مذهب الكوفيين ووافقهم القيسي، قال الفرّاء : (والعرب تجعل اللام التي على معنى كي في موضع (أن) في أردت وأمرت فتقول : أردت أن تذهب ، وأردت لتذهب ، وأمرتك أن تقوم ، وأمرتك لتقوم ، ... وإنما صحّت اللام في موضع

أن في أمرتك وأردت ؛ لأنهما يطلبان المستقبل ولا يصلحان مع الماضي ؛ ألا ترى أنك تقول : أمرتك أن تقوم ، ولا يصلح أمرتك أن قمت فلما رأوا (أن) في غير هذين تكون للماضي والمستقبل استوثقوا لمعنى الإستقبال بكي ، وباللام التي في معنى كي)[175]

الرأي الثاني المنع وهو مذهب البصريين قال سيبويه : (وسألته - يعني الخليل - عن معنى: أريد لأن تفعل فقال : إنما يريد أن يقول : ارادتي لهذا كما ٹ ٹ چ پ پ پ ٹ ٹ چ [176] ،إنما هو أمرت لهذا)[177].

وقد رد الزجاج رأي الكوفيين مدعما ماذهب إليه برأي المبرد(ت:229هـ)، بشواهده[178] قال الزجاج: (وأردْتَ ، وأمرتَ ، تطلبان المستقبل ، ولا يجوز أنْ تقول : أردت أن قُمْتُ ، ولا أمرت أن قَمْتُ ، ولَمْ يقولوا لِمَ لا يجوز ذلك ؟ وهذا غلط أن تكون لام الجرّ تقوم مقام (أنْ) وتؤدي معناها ؛ لأن ما كان في معنى أن دخلت عليه اللام . تقول : جئتك لكي تفعل كذا وكذا وجئت لكي تفعل كذا وكذا ، وكذلك اللام في قوله : (يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ) كاللام في كي المعنى : اراده الله عزوجل للتبيين لكم ،...وأنشدنا محمد بن يزيد المبرد

اردْتُ لكيما يعلمَ الناسُ أنّها سراويل قيس ، والوفود شهود

فأدخل هذه اللام على كي ، ولو كانت بمعنى (أنْ) لم تدخل اللام عليها)[179] .

ومذهب الكوفيين أن اللام هي نفسها بمنزلة (أنْ) وهذا مردودٌ عند البصريين؛لأنّها لو كانت بمعنى (أنْ) لم تدخل اللام عليها[180] ، وهذا ما أكده الزجاج عندما رَدّ قول الفرّاء بهذه الحجة ، وتبعه ابن عطية بقوله: (قال الفرّاء والكوفيون اللام نفسها بمنزلة (أَنْ) وهو ضعيف)[181].

والرأي الثالث أنّ اللام زائدة و(أن) مضمرة بعدها والتبيين مفعول الإرادة ،وإليه ذهب الزمخشري ، والعكبري[182].

قال الزمخشري:(يريد الله أن يبين فزيدت اللام مؤكدة لإرادة التبيين، كما زيدت في لا ابالكِ لتأكيد إضافة الأب)[183].

3 - مجيء (أو) بمعنى (بل)أو(الواو):

في تفسيرقوله تعالى: ﴿ وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾[184]

أجاز القيسي في (أو) أن تكون بمعنى (بل) أو بمعنى (الواو)،موافقا في ذلك الفراء[185]،والآية من شواهد الكوفيين على جواز ذلك[186].

أجاز الكوفيون أن تكون (أو) بمعنى (بل) في قوله تعالى: ﴿ وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾[187]،أي: بل يزيدون[188] .

قال الفراء: ((أو ها هنا في معنى بل، كذلك في التفسير مع صحّته في العربيّة))[189] ووافقه أبو عبيدة حيث رأى أن(أو) ليست للشك ولكن بمعنى (بل) [190]، ورأى الرضي أن (أو) في الآية بمعنى بل والتقدير: وأرسلناه إلى جماعة يحرزهم الناس مائة ألف، وهم كانوا زائدين على ذلك [191] بينما رأى ابن قتيبة أنها في الآية جاءت بمعنى (الواو) والتقدير: ويزيدون[192]،وأجاز مجيئها بمعنى (الواو)الأخفش، والجرمي وعللوا ذلك بأنّ حمل الآية على معنى(أو) قد يوحي بالشك والتردد، و يستحيل أن يعترض الشك أو يدخل التردد في شيء من القرآن[193] .

وذهب البصريون إلى أنها جاءت على أصلها في الشاهد[194]، ورد الزجاج قول من رأى أنها على غير أصلها؛ لأن الواو معناها الاجتماع، وليس فيها دليل أن أحد الشيئين قبل الآخر، و(أو) معناها إفراد أحد شيئين أو أشياء[195] .

وإلى ذلك ذهب ابن الأنباري(ت:304هـ) من جهتين أن تكون(أو) للتخيير والمعنى أنهم إذا رآهم الرائي تخيّر في أن يقدرهم مائة ألف أو يزيدون على ذلك، ومن جهة أخرى أن يكون بمعنى الشك، والمعنى الرائي إذا رآهم شكّ في عِدتهم لكثرتهم [196] ،وهذا الرأي الأخير ذكره ابن جني[197]،وأنكر النحاس أن تكون (أو) بمعنى (بل) أو (الواو) فقال:((قال أبو عبيدة والفراء هي بمعنى بل ، وهذا خطأ عند أكثر النحويين الحذاق ، ولو كان كما قالا لكان ، وأرسلناه إلى أكثر من مائة ألف ، واستغنى عن (أو).وقال القتبي : أو بمعنى الواو ، وهذا أيضا خطأ ؛ لأن فيه بطلان المعاني)[198]، وعلل العكبري المنع بأن الأصل هو استعمال كل حرف فيما وضع له لئلاَّ يفضي إلى اللبس و(أو) في الآية الأولى لشكّ الرأي أي لو رأيتهم لقلت هم مائة ألف أو يزيدون ، وقيل هي للتخيير وقيل للتقريب وقيل للتفصيل أي بعض الناس يجزرهم كذا وبعضهم كذا))[199] وقدا ختلف النحاة كذلك حول مجيئها بمعنى بل[200]،فذهب الكوفيون إلى جواز مجيئها بمعنى(بل)و(الواو) مطلقا، واستدلوا بشواهد نحوية من القرآن، وكلام العرب[201].

ومن ذلك القراءة الواردة في قوله تعالى:﴿ أَوْ كُلَّمَاعَاهَدُوا عَهْداً نَبَذَهُ فَرِيقٌ مِنْهُمْ ﴾[202] بسكون (الواو) في (أو)[203]، فرأو أن (الواو) سكنت لأنها (الهمزة) قبلها للاستفهام، فالفتح لا يسكن طلباً للخفة ، وإنما ذلك في الضم والكسر، فلم يكن تأويل إلا أنها بمعنى (بل) للترك والتحول[204] .

ومن شواهدهم من كلام العرب قول الشاعر[205] :

بَدَتْ مِثْلَ قَرْنِ الشمسِ في رَوْنَقِ الضُّحى وصُوَرتِها أَوْ أَنْتِ في العيْنِ أَمْلَحُ

حيث جاءت (أو) بمعنى (بل)[206] .

وتبع الكوفيين أبوعلي الفارسي[207] ،والأعلم الشنتمري (ت:476هـ)[208]،وابن مالك[209] والرضي[210] ،والزبيدي[211] .

وإلى القول بمنعه ذهب البصريون[212]، واشترط سيبويه لمجيء (أو) بمعنى (بل)أن تقع بعد نفي أو نهي ، وأن يتكرر العامل نحو: ما قام زيد أو ما قام عمرو ، أي بل ما قام عمرو[213]،وتبعه المبرد فيما ذهب إليه[214] .

أما بقية البصريين فقد منعوا مجيئها بمعنى (بل)،وتأولوا أدلة الكوفيين فيما يناسب رأيهم، فرأوا أن (أو) جاءت للشك فيما يرى الرائي، وليس إلى الله سبحانه وتعالى ينسب ذلك، فهو سبحانه منزه عن الشك، فبل لا تأتي في الكلام إلا للإضراب، بعد غلط، أونسيان، وهذا منفي عن الله عز وجل[215]

أما الشاهد الشعري فذكروا أن له رواية أخرى(أم أنت)وبذلك يبطل الاحتجاج به، وإن صحت رواية (أو) فهي باقية على أصلها التي هي له، وهي إفادة الشك[216] .

ومن حيث القياس رأوا أن (أو) تكون لأحد شيئين على الإبهام، و(بل) للإضراب، وهو مخالف لمعنى أو، والتمسك بالأصل لا يحتاج إلى دليل، بل من عدل عنه، ولا دليل لمن عدل عن الأصل[217] .

ومن هنا يتبيّن موافقة القيسي للفراء وأنّ شواهده تصلح أن تكون شاهداً على جواز أن تأتي (أو) بمعنى (بل) ؛لأنّ (بل) تأتي كذلك لمجرد الخروج من شيء لآخر[218]، وجاز حصوله في كلام الله سبحانه وتعالى في مثل قوله : ﴿ وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾[219]، وجاز كذلك أن تكون بمعنى الواو ولكن هذا يحمل على القلة فالأكثر في (أو) أن تأتي على أصلها[220]،ولذلك فإن الأولى إبقاء (أو) على بابها وأصلها في الشاهد، وإن كانت في معنى الشك، وذلك أن كلام الله في الآية خرج حكاية من الله عزوجل لقول المخلوقين، وتقديره: وأرسلناه إلى جمع لو رأيتموهم لقلتم أنتم فيهم هؤلاء مئة ألف أو يزيدون[221] .

الخاتمة :

1- حوى الهداية إسهامات علماء العربية نحاة ولغويين في أثناء بيان التوجيهات النحوية التي تقتضيها الشواهد اللغوية مما يجعل الكتاب مصدراً من مصادر التوجيه النحوي.

2- موافقاته في بعض المواضع للفراء والكوفيين وانتصاره لهم على البصريين دليل يضاف إلى إنصافه للعلماء وعدم تعصبه.

3- موافقات النحاة ومخالفاتهم تعد موردا من موارد الدرس النحوي ومن ذلك مخالفات القيسي وموافقاته للكوفيين . القيروان

4- كتاب الهداية جمع فيه صاحبه كثيرا من أراء علماء النحو واللغة الذين فقدت مؤلفاتهم ،وفي أحيان كثيرة يذكر أقولا لنحاة لم تذكر في كتبهم ،فعلى سبيل المثال لا الحصر وجدت آراء للكسائي في كتابه لم يذكرها غيره من النحاة ،ومن هنا كان لزاما العناية بهذا الكتاب وتناول آراء علماء اللغة والنحاة المذكورة فيه بالبحث والدراسة ،لاسيما أن موضوعه من هذا الباب ما يزال بكرا .

الهوامش :

(1) ينظر: جذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس ،محمد الحَمِيدي ،الدار المصرية القاهرة ،ط الأولى 1966م،339

(2) نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب أحمد المقري التلمساني، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، ط الأولى 1968م 171/4

(3) من الأية (12) من سورة الأنعام

(4)سورة يوسف الأية (35)

(5) ينظر: الهداية مكي القيسي ،تح مجموعة من البحاث بإشراف د الشاهد البوشيخي،ط بالشارقة ،2008م1972/3،1970 ، 5/ 3558 ، ومغني اللبيب لابن هشام،تحقيق دمازن المبارك، دار الفكر بيروت، ط السادسة 1985م 524

(6) ينظر: التذييل والتكميل في شرح التهيل لأبي حيان، تحقيق حسن هنداوي ،دار القلم دمشق ،ط/1، 1420هـ1-55/56 ،وارتشاف الضرب،لأبي حيان ،تحقيق د رجب عثمان ورمضان عبدالتزاب ،مكتبة الخانجي ،ط الأولى،1989م 1325/3 ،وإعراب إعراب الجمل وأشباه الجمل،فخر الدين قباوة،دار القلم العربي حلب،ط الخامسة ،1989م 158-159

(7) ينظر: مغني اللبيب مرجع سابق 524

(8)ينظر: الكشاف، تح خليل شيحا،دار المعرفة بيروت،ط الأولى 2002م 391/3

(9)ينظر: التفسير الكبير،دار الفكر بيروت،الطبعة الأولى1981م133/18

(10)ينظر: الدر المصون،تح على محمد معوض وأخرون،دار الكتب العلمية بيروت،ط الأولى 1993م 494/6

(11) ينظر: شرح الكافية ،تحقيق أ.د محمد يوسف عمر،جامعة قاريونس ليبيا،ط الأولى 1975م1 /216

(12) ينظر: مغني اللبيب مرجع سابق 524

(13)ينظر: شرح الكافية مرجع سابق 216/1

(14) من الأية (45) من سورة إبراهيم

(15) ينظر :مغني اللبيب مرجع سابق 538

(16) ينظر: مغني اللبيب مرجع سابق 599 ،وهمع الهوامع السيوطي،تح دعبدالحميد هنداوي،المكتبة التوفيقية مصر،بلا164/1،وحاشية الصبان على شرح الأشموني، دار الكتب العلمية بيروت،ط الأولى 1997م 60/2

(17) ينظر: شرح التصريح على التوضيح للأزهري دار المعرفة مصر ط الأولى 2003م 271/1

(18) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ،تحقيق د عبدالجليل شلبي،عالم الكتب بيروت،ط /1، 1988م104/3

(19) ينظر: المحرر الوجيز،دار ابن حزم بيروت،ط الأولى 2002م243/3
(20) ينظر : الرد على النحاة، تحقيق دمحمد البنا،دار الاعتصام القاهرة، طالأولى، 1979م 95
(21) ينظر:شرح التصريح مرجع سابق 235/2
(22) ينظر: همع الهوامع مرجع سابق 577/1
(23) ينظر:حاشية الصبان على شرح الأشموني مرجع سابق 60/2
(24) ينظر: الهمع للسيوطي مرجع سابق 577/1
(25) الدر المصون مرجع سابق 494/6
(26) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري ،تحقيق دعبدالإله النبهان،دار الفكر دمشـــق،ط الأولى، 1995م 1/ 152 ،153.
(27) ينظر: المحرر الوجيزمرجع سابق 99/3
(28)الكتاب سيبويه،تح عبدالسلام هارون،مكتبة الخانجي القاهرة،ط الثالثة 1988م 110/3
(29)ۜسورة يوسف الأيةِ (35)
(30) ينظر: الجملة العربية تأليفها وأقسامها ،دار الفكر عمان الأردن،ط الثانية 2007م230
(31) المدارس النحوية، دار المعارف المصرية،ط /الأولى، 1968م191
(32) من الأية (35) من سورة الأنفال
(33) ينظر: المحتســـب لابن جني،نشـــر مجلس وزارة الأوقاف الكويتية، تح محمد أبوالفضـــل ط الأولى 1990م 278/1، 279، البحر المحيط، لأبي حيـان تح عـادل عبـدالموجود وآخرون،دار الكتـب العلميـة بيروت،ط الأولى2001م 492/4
(34) يظر: إعراب القرآن للنحاس تح عبدالمنعم خليل،دار الكتب العلمية بيروت ط الأولى 1421هـ 186/2 ،المحتسب مرجع سابق278/1 ،البحـر المحـيط مرجع سابق 315/5
(35) ينظر: معاني القرآن ،تحقيق أحمد يوسف النجاتي وأخرون، عالم الكتب بيروت،ط الثالثة1983م 214/3، 215 ،الهداية مرجع سابق 2814/4
(36) ينظر: إعراب القرآن مرجع سابق 160/2
(37) ينظر: الحجـة للقراء الســـبعة.وضـــع حواشـــيه كـامل الهنداوي طبعـة دار الكتب العلمية بيروت ط الأولى2001م 144/4 ،145، والمحتسب مرجع سابق 279/1
(38) ينظر: المقرب لابن عصـــفور تحقيق أحمد عبد الســـتار الجواري وعبد الله الجبوري ،مكتبة المثنى العراق ط/الأولى، 1977م 97/1
(39) ينظر:شرح الكافية مرجع سابق 206/4
(40) الكتاب مرجع سابق 47/1
(41) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي،تح أحمد حسن،وعلي سيد،دار الكتب العلمية بيروت،ط الأولى2008م 375/1
(42)ينظر: شرح تسهيل الفوائد،ابن مالك تحقيق دعبد الرحمن السيد، دمحمد بدوي مكتبة هجر مصر،ط الأولى،1990م235/1 وارتشاف مرجع سابق 92/2،
(43) ينظر: الهمع مرجع سابق 378/1
(44) ينظر: المحتسب مرجع سابق 279/1
(45) من الوافر ديوان حسان بن ثابت رضي الله عنه ، شرح محمد العناني، مطبعة السعادة مصر،طالأولى ،1331ه10، والكتاب سيبويه مرجع سابق149/1، خزانة الأدب ،عبدالقادر البغدادي،تح عبدالسلام هارون،مكتبة الخانجي القاهرة ،ط الرابعة 1997م40/4
(46) ينظر: الكتاب مرجع سابق 149/1،والمقتضب المبرد، تحقيق عبدالخالق عضيمة، وزارة الأوقاف المصرية،ط الأولى 1994م 92/4،
(47) ينظر: معاني القرآن مرجع سابق 214/3، 215
(48) ينظر: الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب، الحسن بن اسد،تحقيق سعيد الأفغاني، جامعة بنغازي ط الثانية، 1974 63، 64

(49) ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح عبد القاهر الجرجاني، تحقيق د. كاظم محمد المرجان، المطبعة الوطنية، عمان ،الاردن، ط الأولى، 1982م 44/1
(50)ينظر: الخصائص ،تح عبدالحميد هنداوي، دار الكتب العلمية بيروت،ط الأولى2001م 83/1
(51)ينظر: مادة (رجس) لسان العرب لابن منظور،دار صادر بيروت ،الطبعة الثالثة 1414هـ 94/6
(52)ينظر: البحر المحيط مرجع سابق492/4
(53) ينظر: المحتسب مرجع سابق 279/1
(54) المفصل في صنعة الإعراب ، الزمخشري تحقيق إميل بديع يعقوب،دار الكتب العلمية بيروت ،ط/الأولى، 1999م ،263،160، 264
(55) من الأية(197)من سورة النمل
(56) ينظر: الدر المصون مرجع سابق 287/5، وإتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر،أحمد الدمياطي البنا،دار إحياء الكتب العربية ،بيروت،ط الأولى1975م 424
(57) صحيح البخاري ،تحقيق أحمد شاكر،دار ابن الهيثم ،القاهرة ،ط الأولى 2004م كتاب الحج، باب المحصب،212/2
(58) ينظر: شواهد التوضيح والتصحيح،تحقيق \ طه محسن ،مكتبة ابن تيمية الرياض،ط الأولى 1985م 86،89
(59) من الطويل ديوان الفرزدق ،دار صادر بيروت ط/الأولى ،1966م
481، والمقتضب مرجع سابق 93/4
(60) ينظر: النكت في كتاب سيبويه ،الأعلم الشنتمري،،تحقيق زهير عبدالمنعم،منشورات معهد المخطوطات العربية الكويت،ط الأولى 1987م 185/1
(61) الكتاب مرجع سابق 370/1
(62) البغدادي مرجع سابق 286/9
(63) ينظر: مغني اللبيب مرجع سابق 511
(64) ينظر: الهمع 1 مرجع سابق/378 .
(65) من الأية(88) من سورة الكهف
(66) ينظر: إتحاف فضلاء البشر مرجع سابق 371
(67) ينظر:الهداية مرجع سابق 4458/6، 7693/12
(68) من الأية(109) من سورة يوسف
(69) من الأية(5) من سورة البينة
(70) ينظر: معاني القرآن مرجع سابق 55/2، 56،الهداية مرجع سابق 4458/6، 7693/12
(71) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري، تح محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية مصر،ط الأولى 2003م 356/2، و ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة للزبيدي ،تحقيق د طارق الجنابي،مكتبة النهضة العربية بيروت، ط الأولى 1987م 54
(72) ينظر: مجاز القرآن لأبي عبيدة ،تحقيق د محمد فؤاد،مكتبة الخانجي مصر،ط الأولى 1954م253/2
(73) ينظر: معاني القرآن للأخفش ، تحقيق د عبدالأمير الورد عالم الكتب بيروت،ط الأولى 1985م 428/2
(74) ينظر: الإفصاح ببعض ماجاء من الخطأ في الإيضاح ،ابن الطراوة، تحقيق حاتم الضامن،عالم الكتب لبنان،ط الثانية، 1996م ، 135،136
(75) ينظر: شرح التسهيل مرجع سابق 229/3
(76) من الأية(109) من سورة يوسف
(77) من الأية(9) من سورة ق
(78) ينظر: الإنصاف مرجع سابق390/1
(79) من الطويل لأبي غمر الكلابي في خزانة الأدب مرجع سابق 358،359/4

(80) ينظر: توضيح المقاصد بشرح ألفية مالك للمرادي،تح عبدالرحمن علي سليمان،دار الفكر العربي بيروت،ط الأولى 2008م 789/2
(81) ينظر: مرجع سابق 418/2، وحاشية الخضري على شرح ابن عقيل دار إحياء الكتب العربية بلا 6/2
(82) من الطويل ديوان عدي بن زيد العبادي، تحقيق محمد جبار المعيبد ،مطبعة بغداد،ط الأولى 1965م183
(83) ينظر: الهمع مرجع سابق 509/2
(84) من الأية (27) من سورة فاطر
(85) من الأية (30) من سورة الحجر
(86) ينظر: الهمع مرجع سابق 509/2
(87) ينظر: الإنصاف مرجع سابق 151/1
(88) ينظر: شرح التصريح مرجع سابق 40/2 شرح الكافية مرجع سابق 263/1، وحاشية الصبان مرجع سابق 215/2
(89) ينظر: الخصائص مرجع سابق267/2
(90) ينظر: حاشية الصبان مرجع سابق375/2
(91) ينظر:الإنصاف مرجع سابق 357/2،وائتلاف النصرة مرجع سابق 54، 55
(92) مجالس ثعلب،تحقيق عبدالسلام هارون،دار المعارف مصر،ط الثانية 1956م 59/1
(93) ينظر: إعراب القرآن مرجع سابق347/2
(94) ينظر:الإيضاح مرجع سابق 283
(95) ينظر الخصائص مرجع سابق 269/2، 522
(96) ينظر: أسرار العربية لابن الأنباري، تح محمد بهجة البيطار، المجمع العلمي بدمشق، ط الأولى 1957م ، 281/2
(97) ينظر: التبيان في إعراب القرآن للعكبري ،تح سعد كريم، دار اليقين مصر،ط الأولى 2001م 721/2
(98) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش، دإميل بديع يعقوب،دار الكتب العلمية بيروت،ط الأولى 2001م 248/2، 249
(99) ارتشاف الضرب مرجع سابق 506/2
(100) ينظر: ضياء السالك لأوضح المسالك،لابن هشام، محمد عبدالعزيز النجار،مؤسسة الرسالة بيروت، ط الأولى 2001م 110/3.
(101) من الأية(15) من سورة التوبة
(102) ينظر:الهداية مرجع سابق 3/2،1993/1138، 1997، 2945/4، 4908/7
(103) من الأية(24) من سورة الشورى
(104) من الأية(15) من سورة التوبة
(105) ينظر: المحتسب مرجع سابق 285/1
(106) ينظر:الهداية مرجع سابق 1138/2، 1503
(107) ينظر: معاني القرآن مرجع سابق 34/1
(108) ينظر:معاني القرآن مرجع سابق 436/2
(109) ينظر:معاني القرآن مرجع سابق 3/ 190
(110) ينظر: المحتسب مرجع سابق 285/1
(111) ينظر: التبيان مرجع سابق 638/2
(112) ينظر: جامع البيان عن تأويل لابن جرير الطبري،تحقيق أحمد شاكر،مؤسسة الرسالة،لبنان ط الأولى 2000م 1 / 202 .
(113) ينظر:الإنصاف مرجع سابق 452/2
(114) ينظر: معاني القرآن مرجع سابق235/1

(115) إعراب القرآن مرجع سابق 1 / 367
(116) ينظر : الإنصاف مرجع سابق 452/2،والهمع مرجع سابق 117/4
(117) ينظر : الإنصاف مرجع سابق 452/2،وشرح الأشموني مرجع سابق 3/ 258
(118) البيت من الوافر ديوان الحطيئة،تحقيق أحمد الأمين الشـــنقيطي،مطبعة القاهرة مصـــر،ط الأولى 1425ه 26
(119) ينظر: الكتاب 3 مرجع سابق /43
(120) ينظر: المقتضب مرجع سابق 27/2
(121) ينظر: شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ،تحقيق محيي الدين عبدالحميد،المكتبة العصرية بيروت،ط الأولى 1988م 403
(122) ينظر: الإنصاف مرجع سابق 452/2
(123) ينظر: الهداية مرجع سابق1137/2، 1138، 2498/4، 2499، 4908/7، 4/ 2945، 2946
(124) سورة يوسف عليه السلام الأية (15)
(125) الهداية مرجع سابق 3515/5
(126) معاني القرآن مرجع سابق 50/2
(127) ينظر: الانصاف مرجع سابق 456/2
(128) من الطويل ديوان ذي الرمة ، ،دار الكتب العلمية ،بيروت، ط الأولى 1995م 15
(129) ينظر: معاني القرآن مرجع سابق 50/2، 211
(130) ينظر : الإنصاف مرجع سابق 459/2-460
(131)ينظر: المصدر نفسه 2/ 460.
(132) معاني القرآن مرجع سابق: 50/2
(133)تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة ،تح السيد أحمد صقر،مكتبة التراث العربي،مصر،ط الأولى 1973م 159.
(134) من الأية(27) من سورة الفتح
(135) ينظر: معاني القرآن مرجع سابق 3 /27-28،الهداية مرجع سابق 6972/11
(136) ينظر:الإنصاف مرجع سابق 584/2، وائتلاف النصرة مرجع سابق 154، 155
(137) ينظر:الإنصاف مرجع سابق 147/2
(138) ينظر: الكشاف مرجع سابق 241/4
(139) ينظر: الصـــاحبي في فقه اللغة، لابن فارس ،منشـــورات مكتبة محمد بيضـــون ســـوريا،ط الأولى 1997م 177
(140) ينظر:الإنصاف مرجع سابق 147/2
(141) سورة الكهف الأية (6)
(142) سورة الزخرف الأية(5)
(143) معاني القرآن مرجع سابق 1/58-59
(144) الزخرف:27.
(145) معاني القرآن مرجع سابق 3 /27-28.
(146) معاني القرآن مرجع سابق 3/27-28.
(147) ينظر:المصدر نفسه 147/2، 148
(148) ينظر:الإنصاف مرجع سابق 518/2، وائتلاف النصرة مرجع سابق 154، 155
(149) ينظر:الإنصاف مرجع سابق 520/2
(150) الأية(23) ومن الأية(24) من سورة الكهف
(151) ينظر:إعراب القرآن مرجع سابق 204/4
(152) ينظر:شرح الكافية مرجع سابق 91/4

(153) ينظر: رصف المباني في شرح حروف المعاني ،المالقي ،تح د أحمد الخراط،دار القلم دمشق ،ط الثالثة 2002م 192
(154) ينظر: مغني اللبيب مرجع سابق 40
(155) ينظر: البحر المحيط مرجع سابق 242/1
(156) من الأية(23) من سورة البقرة
(157) ينظر:الإنصاف مرجع سابق 147/2
(158)صحيح مسلم ،تحقيق أحمد شاكر،دار ابن الهيثم القاهرة ط الأولى 2004م كتاب الجنائز65/3
(159) ينظر:الإنصاف مرجع سابق 147/2
(160) البيت من الكامل بلانسبة الإنصاف مرجع سابق 148/2،والخزانة مرجع سابق 656/3
(161) ينظر:معاني القرآن مرجع سابق 27/3، 28، 29، والإنصاف مرجع سابق 149/2
(162) من الأية(23) من سورة البقرة
(163) ينظر: شرح الكافية مرجع سابق 91/4،والإنصاف مرجع سابق 149/2
(164) ينظر:الإنصاف مرجع سابق 149/2، والجنى الداني في حروف المعاني، للمرادي،تحقيق د فخرالدين قباوة ومحمد نديم فاضل،دارالكتب العلمية بيروت،ط الأولى 1992م 213
(165) ينظر: الإنصاف مرجع سابق 148/2، 149
(166) ينظر: المصدر السابق 148/2، 149
(167) ينظر: الانتصاف من الإنصاف ، محيي الدين عبدالحميد دار المعرفة القاهرة ،بلا172/2
(168) ينظر: النحوالوافي، عباس حسن ،دار المعارف مصر،الطبعة الرابعة بلات 328/4
(169) ينظر: أسلوب إذ في الدراسات القرآنيةوالنحوية، د عبدالعال سالم مكرم مؤسسة الرسالة، بيروت،ط الأولى 1988م 78.
(170) من الأية(2) من سورة المائدة
(171) الهداية مرجع سابق1562/3
(172) سورة النساء ، الآية : 26 .
(173) الهداية مرجع سابق 1295/2
(174) ينظر: معاني القرآن مرجع سابق 1 / 261- 262
(175) معاني القرآن مرجع سابق 1 / 261- 262 ، وينظر : والجنى الداني مرجع سابق 161
(176) سورة الزمر ، الآية (39)
(177) الكتاب مرجع سابق 1 / 479
(178) ينظر : الكامل محمد بن يزيد المبرد،تحقيق محمد أبوالفضل،دار الفكر العربي بيروت،ط الثالثة 1997م 2/ 115 .
(179) معاني القرآن وإعرابه مرجع سابق 2 / 43
(180) ينظر : مغني اللبيب مرجع السابق 77
(181) المحرر الوجيز مرجع سابق 2 / 40
(182) ينظر : الكشاف مرجع سابق 1 / 533 ، والتبيان مرجع سابق 1 / 350 ، والجنى الداني مرجع سابق 160
(183) الكشاف مرجع سابق 1 / 533 .
(184) من الأية (100) من سورة البقرة
(185) ينظر: معاني القرآن مرجع سابق 393/2 ،الهداية مرجع سابق 6170/9
(186) ينظر:الإنصاف مرجع سابق391/2
(187) من الأية (100) من سورة البقرة
(188) ينظر: معاني مرجع سابق 72/1
(189) معاني القرآن مرجع سابق 393/2

(190) ينظر: مجاز القرآن مرجع سابق 175/2
(191) ينظر: شرح الكافية مرجع سابق396/4.
(192) ينظر: تأويل مشكل القرآن مرجع سابق 543، 545
(193) ينظر:الإنصاف مرجع سابق 16/2،و اللباب مرجع سابق 1/ 425،424، ومغني اللبيب مرجع سابق 75/1
(194) ينظر:الإنصاف مرجع سابق 391/2،وحاشية الصبان مرجع سابق 93/3
(195) معاني القرآن مرجع سابق 314/4
(196) الإنصاف مرجع سابق 2 / 481، وينظر : ائتلاف النصرة مرجع سابق 149 .
(197) ينظر : الخصائص مرجع سابق 2 / 457، أمالي ابن الشجري،تح محمود محمد الطناحي، مطبعة الخانجي القاهرة،ط الأولى 1993م 2 / 319 .
(198) معاني القرآن مرجع سابق 62/6، 63
(199) اللباب مرجع سابق 425/1
(200) ينظر:الإنصاف مرجع سابق 391/2،وحاشية الصبان مرجع سابق 93/3
(201) ينظر:الإنصاف مرجع سابق 16/2، والهمع مرجع سابق 205/3،204
(202) من سورة الصافات الأية (147)
(203) ينظر: المحتسب مرجع سابق 183/1
(204) ينظر: المصدر السابق 183/1
(205) البيت من الطويل لذي الرمة، ملحق ديوانه49
(206) ينظر:معاني القرآن مرجع سابق 72/1،وشرح الكافية مرجع سابق 1221/3،والهمع مرجع سابق 204/3
(207) ينظر: الحجة مرجع سابق 53/4
(208) ينظر: النكت في كتاب سيبويه مرجع سابق 809/2
(209) ينظر: شرح التسهيل مرجع سابق 357/3
(210) ينظر: شرح الكافية مرجع سابق 396/4
(211) ينظر: ائتلاف النصرة مرجع سابق 148
(212) ينظر:الإنصاف مرجع سبابق 391/2،وحاشية الصبان مرجع سابق 93/3
(213) ينظر: الكتاب مرجع سابق 137/2، 222، 221،ورصف المباني مرجع سابق 132
(214) ينظر: المقتضب مرجع سابق 311/3
(215) ينظر: المقتضب مرجع سابق 304/3، 305،والإنصاف مرجع سابق 18/2
(216) ينظر: الإنصاف مرجع سابق19/2
(217) ينظر: الإنصاف مرجع سابق 18/2
(218) ينظر: الصاحبي في فقه اللغة مرجع سابق 209
(219) من الأية (100) من سورة البقرة
(220) ينظر: مغني اللبيب مرجع سابق95
(221) ينظر : الخصائص مرجع سابق 2 / 461 .

وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم